جيبوتي

الجدول ١	2020
عدد السكان، بالمليون	1.0
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	3.4
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3425.5
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار)[أ]	17.0
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات)[أ]	39.8
معدل الفقر الوطني[أ]	21.1
مؤشر جيني[أ]	41.6
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[ب]	73.8
العمر المُتوقع عند الولادة، بالسنوات[ب]	66.6

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظة:
(أ) أحدث قيمة (2017)، على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2011.
(ب) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2018).

نجح اقتصاد جيبوتي في التغلب على التأثير الأولي للجائحة وتجنب الوقوع في انكماش. وتوسع الناتج بنسبة 0.5% في عام 2020، مدفوعاً بإعادة التصدير والتصدير لخدمات النقل واللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية بالمنطقة الحرة المزدهرة، من إثيوبيا وإليها في النصف الأخير من العام. ولكن معدل الفقر المدقع ارتفع قليلاً ليصل إلى 14.7% في عام 2020. وتتوقف آفاق النمو في جيبوتي، وإن كانت مواتية، بصورة حرجة على الظروف السياسية والاقتصادية في إثيوبيا. وثمة مخاوف بشأن الأمن الغذائي في جيبوتي في حال ارتفعت أسعار الغذاء العالمية.

الأوضاع والتحديات الرئيسية

استفادت جيبوتي، وهي دولة صغيرة يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، من موقعها الإستراتيجي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، على طول أحد أكثر الممرات الملاحية ازدحاماً في العالم. وتؤدي جيبوتي أيضاً دوراً أمنياً مهماً في القرن الأفريقي، حيث تستضيف عدة قواعد عسكرية لبلدان أجنبية تضم قوات تدعم جهود مكافحة القرصنة العالمية مثل: فرنسا والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، كما تستضيف لاجئين من اليمن والصومال، فضلاً عن طالبي اللجوء من إثيوبيا، الفارين من الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية.

وعلى مدى العقد الماضي، سجل اقتصاد جيبوتي نمواً سريعاً يزيد على 6% سنوياً، في المتوسط، مدفوعاً باستثمارات واسعة النطاق وممولة من الخارج في البنية التحتية للنقل والموانئ، لتحقيق أقصى استفادة من موقعها الإستراتيجي وميناؤها عميق المياه، ليكون بمثابة مركز إقليمي رئيسي لإعادة التزود بالوقود والتجارة والنقل العابر. كما كان التوسع الاقتصادي في إثيوبيا، أكبر دولة جوار غير ساحلية، سبباً في تعزيز النمو في جيبوتي من خلال تحفيز التجارة والأنشطة اللوجستية، وخاصة عبر إعادة التصدير من قبل الشركات الإثيوبية بالمناطق الحرة. بيد أن إستراتيجية التنمية المستندة إلى الاستثمارات الضخمة، جاءت على حساب تزايد مواطن التعرض لمخاطر الديون. فقد سجلت ديون جيبوتي العامة والمضمونة من الحكومة ارتفاعاً حاداً من 37.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010 إلى ذروتها القريبة من 72% في عام 2017. ويُقيّم البلد بأنه عرضة لارتفاع خطر المديونية الخارجية، حيث أدى عبء سداد الديون التي تحل آجال استحقاقها بوتيرة سريعة إلى تقييد حيز المالية العامة، الذي تشتد الحاجة إليه في القطاعات الاجتماعية.

وقد سمح النمو السريع لجيبوتي باكتساب وضع بلدان الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، لكن يظل الفقر يمثل مشكلة كبرى، وإن كان يتجه إجمالاً إلى الانخفاض. وبسبب الظروف المناخية الجافة، يعاني القطاع الزراعي في جيبوتي من المحدودية الشديدة في القدرة على خلق فرص العمل وتوفير المواد الغذائية للسكان. ففي عام 2017، كان ما يقدر بنحو 39% من السكان يعيشون تحت خط الفقر المحدد للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات للفرد في اليوم) و17% في فقر مدقع (تحت الخط الدولي للفقر البالغ 1.9 دولار للفرد في اليوم). ويمثل الاعتماد المفرط على الواردات الغذائية نقطة ضعف رئيسية لجيبوتي.

التطورات الأخيرة

نجحت جيبوتي في اجتياز أزمة جائحة كورونا بشكل جيد نسبياً. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد، فقد ظل نمو إجمالي الناتج المحلي إيجابياً عند 0.5% في عام 2020، حيث عزز تعافي القطاعات الرئيسية ذات التوجه السوقي (التشييد والبناء والتجارة والطاقة) والنشاط الاقتصادي القوي مع إثيوبيا، أنشطة إعادة التصدير وخدمات النقل والخدمات اللوجستية في النصف الأخير من العام. وبقي معدل التضخم منخفضاً عند نسبة 1.8% عام 2020، بعد أن كان 3.3% عام 2019. وسجل عجز الموازنة وفقاً للتقديرات ارتفاعاً من مستواه البالغ 0.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2019، ليصل إلى 1.7% من إجمالي الناتج المحلي في 2020. ولكن التدهور في أوضاع المالية العامة كان أقل مما كان متوقعاً في البداية. فعلى الرغم من انخفاض الإيرادات، والزيادات في الإنفاق بسبب جائحة كورونا – لتوظيف الأطباء وغيرهم من الكوادر الطبية، وقسائم الغذاء للأسر المعيشية الأولى بالرعاية والأكثر

الشكل 1 جيبوتي/نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأرصدة المالية العامة والحساب الجاري

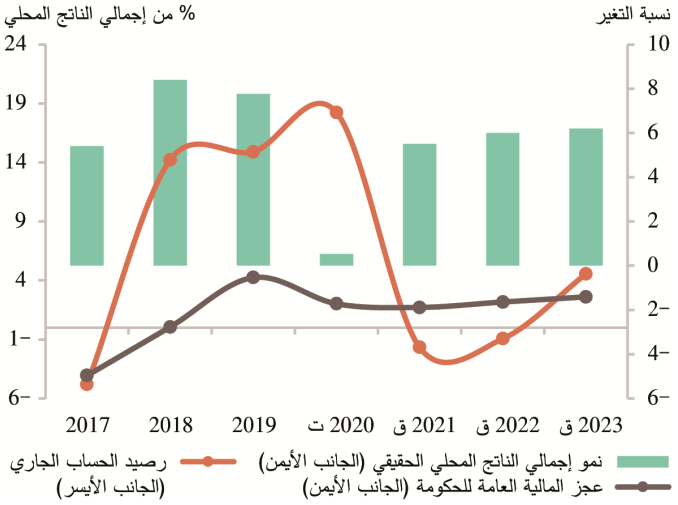

المصدر: حكومة جيبوتي وتوقعات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 جيبوتي/معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

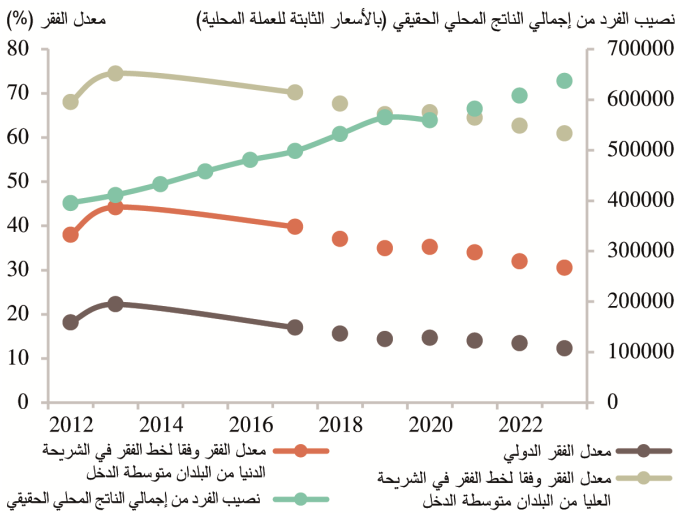

المصدر: البنك الدولي. ملاحظة: انظر الجدول 2.

احتياجاً ودعم الشركات المتعثرة – فقد جرى تعويض ذلك بصورة كبيرة نتيجة التأخير في تنفيذ المشروعات الاستثمارية الجارية والجديدة. كما وفرت المشاركة في مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين لمجموعة العشرين لجيبوتي حيز إنفاق قيماً في المالية العامة لاستيعاب آثار جائحة كورونا على المالية العامة. وتحسن أداء الإيرادات في النصف الأخير من عام 2020، بفضل الإيرادات الوافرة من الجمارك والضرائب المباشرة. كما وفر إيجار الأراضي التي تستخدمها القوات المسلحة الأجنبية كقواعد عسكرية مصدراً مستقراً للعائدات غير الضريبية. وتم تمويل العجز عن طريق الاقتراض بشروط ميسرة، مما دفع الدين العام إلى مستوى 70% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ارتفاعاً من 66.9% في عام 2019.

وسجل فائض الحساب الجاري، بما في ذلك المناطق الحرة، ارتفاعاً حاداً، بسبب الصادرات القوية وتقليل الواردات إلى الحد الأدنى، وخاصة السلع الرأسمالية. وأدت قوة الاستثمار المباشر الأجنبي، والتسهيل الائتماني السريع من صندوق النقد الدولي وغير ذلك من سبل دعم الميزانية إلى زيادة الاحتياطيات من 3.7 أشهر من الواردات في عام 2019 إلى 4.6 أشهر في عام 2020، الأمر الذي أدى إلى تغطية ترتيبات مجلس العملة بنسبة 105%، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب. وظل القطاع المصرفي مستقراً وسليماً، ويتمتع بسيولة وافرة حيث بلغت الملاءة المالية 14.2% في سبتمبر/أيلول 2020، وانخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بأكثر من نقطتين مقارنة بالعام السابق، وبلغ معدل تجنيب احتياطيات للقروض المتعثرة 78%.

وسجل معدل الفقر ارتفاعاً طفيفاً من 14.4% في عام 2019 إلى 14.7% (معدل الفقر الدولي). وفي يوليو/تموز 2020، كشفت المسوح الهاتفية أن 19% من الأسر المعيشية بالمناطق الحضرية فقد عائلوها وظائفهم؛ وكانت الجائحة السبب الرئيسي في ذلك. ورغم هذا أظهرت المسوح اللاحقة وجود اتجاه لعودة معدلات التشغيل إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا. كما أظهرت المسوح الهاتفية أن 12% من الأسر المعيشية تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين أن 27% منها تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة، وفقاً لمقياس انعدام الأمن الغذائي في الأسر، وأن الأسر الفقيرة تواجه تحديات أشد في مجال الأمن الغذائي.

الآفاق المستقبلية

تعد الآفاق الاقتصادية في الأجل المتوسط إيجابية. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج إلى 5.5% في عام 2021، وإلى 6.1% سنوياً في المتوسط على مدى الفترة 2022–2023، حيث إن تعافي التجارة العالمية من شأنه أن يعطي دفعة لعمليات إعادة التصدير والطلب على خدمات الشحن العابر والخدمات اللوجستية والاتصالات السلكية واللاسلكية في جيبوتي. ومن المتوقع أيضاً أن يدعم استئناف مشروعات البنية التحتية، مثل بناء ساحة إصلاح السفن، النمو غير التجاري ويخلق فرصاً للعمل، في الوقت الذي يزيد فيه من الميزة التنافسية التي تتمتع بها جيبوتي بوصفها مركزاً تجارياً ولوجستياً إقليمياً على المدى المتوسط. ومن المرجح أن ينزلق الحساب الجاري إلى عجز في 2021–2022، مما يعكس الطفرة في واردات السلع الرأسمالية من أجل مشروعات البنية التحتية. ومن غير المتوقع العودة إلى تدابير ضبط أوضاع المالية العامة في المستقبل القريب، حيث أعلنت السلطات مؤخراً عن تدابير إضافية موجهة لمساندة منشآت الأعمال والأسر المعيشية، مثل: خفض الحد الأدنى للضريبة الموحدة إلى النصف ومنح إعفاءات ضريبية لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والسياحة. وسيبدأ عجز الموازنة في الانخفاض في عام 2023، شريطة الإلغاء التدريجي للتدابير المالية المرتبطة بجائحة كورونا.

ولا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بآفاق الاقتصاد. فنظراً لاعتماد جيبوتي المفرط على التجارة، فإن اقتصادها عرضة لمخاطر الأوضاع الاقتصادية العالمية. ومن شأن أي تدهور اقتصادي أو سياسي محتمل في إثيوبيا، على وجه الخصوص، أن يتسبب في تبعات على النمو في جيبوتي. ونظراً لاعتماد البلد على الواردات الغذائية، فإن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بشكل مستمر يشكل مصدراً للقلق، كما كانت الحال أثناء الأزمة المالية العالمية في عامي 2008–2009.

الجدول 2 جيبوتي/مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2018	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2023 ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	8.4	7.8	0.5	5.5	6.0	6.2
الاستهلاك الخاص	4.8	5.0	5.0–	4.9	4.9	4.9
الاستهلاك الحكومي	1.9	0.5–	2.1–	0.5–	3.5	2.3–
إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الثابتة	30.8–	26.4	37.2–	3.9	2.9	12.1
الصادرات، السلع والخدمات	10.3	12.9	7.5	5.5	6.0	6.0
الواردات، السلع والخدمات	15.3–	13.9	0.5–	4.8	5.5	5.5
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	8.8	7.2	0.5	5.5	6.0	6.2
الزراعة	15.3	0.7	3.5	3.5	3.5	3.5
الصناعة	45.3	9.4	2.0	5.0	8.2	8.2
الخدمات	3.0	6.8	0.1	5.6	5.5	5.8
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	0.1–	3.3	1.8	2.0	2.0	2.0
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	14.2	14.9	18.2	1.7–	0.9–	4.5
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.8–	0.5–	1.7–	1.9–	1.6–	1.4–
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	69.9	66.9	70.0	67.7	64.5	62.1
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.6–	0.8	0.4–	0.4–	0.1–	0.1–
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	15.6	14.4	14.7	14.0	13.5	12.3
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	37.1	35.0	35.3	34.0	32.0	30.5
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[أ،ب]	67.7	65.3	65.8	64.5	62.7	61.0

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.

(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات مسح استهلاك وإنفاق الأسر المعيشية في جيبوتي لعام 2017. البيانات الفعلية: 2017. التوقعات الآنية: 2018 – 2020. التوقعات من 2021 إلى 2023.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2017)، بحيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path–through) = 0.7 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.